هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5-9 نوفمبر 2017

HC111-C2-R111

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8
2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15
3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين 25
4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 34
5. الاستنتاج 42

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 5–9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في التاريخ؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ الماجستير في الإعلام؛ الماجستير في علم النفس الإرشادي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب الأعمال)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء جامعة البحرين

قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي

تأسس قسم علم النفس في العام 1978، ثم انتقل فعليًّا في العام 2008، إلى كلية الآداب، ويقدم القسم حاليًا برامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي، وبرامج الماجستير في علم النفس الإرشادي. وقد تم قبول أول دفعة في برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي لأول مرة في العام 2003. وقد تم تطوير البرنامج في العام 2007، وإجراء تعديلات على الخطة الدراسية. وبلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج وقت الزيارة الميدانية (32) طالبًا، فيما يقوم بتقديم مقررات البرنامج (8) من أعضاء هيئة التدريس. كما بلغ مجموع خريجي البرنامج منذ العام 2008، وحتى تاريخ هذه الزيارة (94) خريجًا.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى جامعة البحرين إطارٌ أكاديميٌّ واضحٌ لطرح البرامج الأكاديمية مفصَّلٌ في وثيقة "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، وتطويرها في جامعة البحرين". ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ فلسفة برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي ترتكز على "نشر وتعميق ثقافة الإرشاد النفسي في الأوساط التربوية بشكلٍ خاص، وفي الأوساط غير التربوية بشكل عام"، وتعريف الطالب على "أهمية وضرورة الإرشاد النفسي في التصدي للكثير من المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية". ويهدف قسم علم النفس – من خلال هذا البرنامج – إلى "تقديم تعليم عالٍ وبحث علمي متميز" في مجال علم النفس الإرشادي، والذي يصبُّ في تحقيق رسالة ورؤية الكلية والجامعة. كما توجد للبرنامج أهداف تعليمية واضحة ومحددة، وهي بشكلها العام مناسبة لطبيعة التخصص والدرجة العلمية للشهادة، وترتبط بمكونات رسالة الكلية والجامعة المتمثلة في تقديم تعليم متميز، وغرس المهارات العملية، وأخلاقيات المهنة لدى الخريجين. وتقدر لجنة المراجعة وجود أهداف محددة للبرنامج، مرتبطة برسالة ورؤية الكلية والجامعة، ومناسبة لطبيعة التخصص والمستوى العلمي للمؤهل.

1.2 يتكون المنهجُ الدراسيُّ للبرنامج من (36) ساعة معتمدة، يُخَصَّصُ منها (6) ساعات لأطروحة الماجستير، فيما تُوزَّعُ الـ (30) ساعة المتبقية على (10) مقررات إجبارية، بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر. وتوفر الخطة الدراسية تسلسلًا وتدرجًا مناسبين؛ إذ يبدأ الطالبُ بالمواد النظرية التمهيدية في الفصل الأول، ثمَّ ينتقل في الفصل الثاني؛ ليتعمق في الجوانب النظرية والمهارية، وينتهي بمواد متقدمة في العمق التخصصي، والتي تتطلب أنشطة تطبيقية. ويبدأ الطالب في العمل على أطروحة الماجستير بعد الانتهاء من المواد النظرية الإجبارية. وترى لجنة المراجعة أنَّ الخطة الدراسية للبرنامج توفر تسلسلًا مناسبًا، غير أنَّ قائمة المتطلبات السابقة بحاجة للمراجعة، بحيث تكون أكثر تَخصُّصًا. ومن خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية مع القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة أن البرنامج لم يتضمن مواد اختيارية؛ نتيجةً لقلة عدد الطلبة الملتحقين به؛ مما يؤدي إلى صعوبةٍ في تنفيذ خطة تشتمل على مقررات اختيارية.

كما لا يوجد في الخطة الدراسية تدريبٌ عمليٌّ كمقرر منفصل، حيث ذكر أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أنه يتم تعويض هذا النقص من خلال تكليف الطلبة بعمل أنشطة عملية تطبيقية في المقررات المتقدمة، والتي لها تطبيقات عملية، مثل مقرر: علم النفس الإكلينيكي (PSYCH 570)، ومقرر: علم نفس غير العاديين (PSYCH 563). وقد لاحظت اللجنة – من خلال دراسة توصيف المقررات أنَّ هذه المقررات تتضمن جوانب تطبيقية عملية بشكل متوازن. غير أن لجنة المراجعة ترى أنَّ ذلك غير كافٍ؛ كي يكون البرنامج – بشكل عام – متوازنًا من حيث النظرية والتطبيق؛ الأمر الذي أكد عليه أرباب الأعمال الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية، كما أنَّ هناك حاجة للتركيز – من خلال المقررات – على الجانب الإرشادي أكثر من الجانب الإكلينيكي، والذي يمكن تعزيزه من خلال توفير مواد اختيارية؛ تمكن الطالب من تطوير معارفه ومهاراته في اتجاهات محددة في علم النفس الإرشادي. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن الخطة الدراسية للبرنامج توفر تسلسلًا ملائمًا يتيح التقدم عبر الفصول الدراسية للمعارف والمهارات اللازمة، وأنَّ العبء الدراسي مناسبٌ للطلبة. ولذا، توصي بأنه ينبغي على الكلية زيادة المحتوى العملي في المنهج الدراسي للبرنامج؛ لضمان تحقيق توازن أفضل بين النظرية والتطبيق، ودراسة إمكانية تضمين المنهج الدراسي مقررات اختيارية؛ تمكن الطالب من تطوير معارفه ومهاراته في اتجاهات محددة في علم النفس الإرشادي.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة. ويشتمل هذا التوصيف على: مفردات المقرر، وتوزيعها على مدار الفصل الدراسي، وأهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومصفوفة مواءمة مخرجاته مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرائق التدريس، وأساليب تقويم مخرجات المقرر، ومراجعه ومصادره العلمية. وبالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وتوصيف المقررات، وجدت لجنة المراجعة أنَّ توصيف المقررات مصممٌ بشكل جيد، وأنَّ محتوى المقررات تتناسب مع مرحلة ودرجة الماجستير، وهي أيضا تتوافق مع رسالة وأهداف البرنامج وغاياته، كما تبين من دراسة ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، استخدام التدريس المستند إلى الأدلة العلمية في عدد من المقررات، إضافةً إلى استخدام تطبيقات وأنشطة عملية مثل: الأقراص المدمجة، والأفلام القصيرة. وتقدر اللجنة أن مفردات المقررات الدراسية للبرنامج – في عمومها – تتناسب مع البرنامج ودرجته العلمية من حيث السعة. وتنصح الكليةَ بمراجعة عمق هذه المقررات؛ لتتناسب بشكل أكثر

مع درجة الماجستير. كما لاحظت اللجنة وجود تباين في أهداف البرنامج ضمن وثيقة التقييم الذاتي، واستمارة توصيف المقررات الأكاديمية. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توصيف المقررات الدراسية؛ للتأكد من تحديثها ودقتها. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه قد تم إجراء مقايسة مرجعية غير رسمية للبرنامج مع برنامجين إقليميين، من حيث عدد الساعات المعتمدة، والمفردات الدراسية، والمتطلبات المهنية. وعند فحص لجنة المراجعة للبرنامجين اللذين تمت المقايسة المرجعية معهما، لاحظت اللجنة أنَّ هذين البرنامجين هما في مجال الإرشاد النفسي والتربوي، أمَّا أهداف ومحتوى برنامج الإرشاد النفسي المطروح في جامعة البحرين فهو أقرب إلى كونه برنامجَ تأهيلٍ للطالب في مجال الماجستير في علم النفس أكثر منه إلى الإرشاد المدرسي، وعليه، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على مراجعة الآليات التي يتم من خلالها اختيار البرامج التي تتم المقايسة المرجعية معها (انظر الفقرة: 3.2).

1.4 للبرنامج مخرجات تعلم مطلوبة تمَّ صياغتُها على صورة (12) مُخْرَجًا تُحدد المعارف والمهارات المتعلقة بالتخصص، ومهارات التفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس، التي يُتَوَقَّعُ من خريج البرنامج إتقانها، وقد تم ربط هذه المخرجات بأهداف البرنامج والمخرجات التعليمية للجامعة بصورة مناسبة. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن عددًا من هذه المخرجات مثل: "بناء الاختبارات التربوية المتحررة من أثر الثقافة"، و"بناء واشتقاق معايير الاختبارات التربوية" هي أقرب إلى مخرجات برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي – الذي يقدم أيضًا في قسم علم النفس – منها إلى مخرجات برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي. وفي هذا السياق، تنصحُ لجنةُ المراجعة الكليةَ بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتقليل تداخلهما مع برنامج الماجستير في القياس والتقويم التربوي؛ بغرض توجيه البرنامج للتركيز على مجالات الإرشاد النفسي، وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة لدى الخريجين. تقدر لجنة المراجعة – بشكل عام – أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج منصوصٌ عليها بصورة ملائمة، وتستوفي جميع المجالات المعرفية، والمهارات المحددة، والتفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس، وهي – في عمومها – مناسبةٌ للبرنامج.

1.5 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود مخرجات تعلم واضحة للمقررات الدراسية، وأنها مرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما يشير التقرير إلى أن برنامج الماجستير في علم النفس

الإرشادي يعتمد على توجيهات مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي؛ لتحقيق ذلك. ومن خلال الأدلة المقدمة تبين للجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية منصوص عليها في توصيفها، ويتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، غير أنها تحتاج إلى مراجعة؛ للتأكد من دقتها، ومن كونها تتناسب مع مستوى المقرر. كما توجد مصفوفة تبين ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، بالمقررات الدراسية، والذي لاحظت لجنة المراجعة – من خلاله – عدم ربط المُخْرَجَيْنِ: "بناء الوسائل التشخيصية وإعداد التقارير النفسية"، و"اكتساب مهارات البحث العلمي" إلا بمقرر واحد فقط. كما لاحظت أنَّ أطروحة الماجستير لم يتم تضمينها في هذه المصفوفة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية وتنقيحها؛ لتتناسب – بصورة أكبر – مع مستوى المقررات الدراسية، ومراجعة، وتنقيح مصفوفة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بتلك المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من أنَّ جميعَ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج منعكسةٌ في مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بصورة مناسبة.

1.6 لدى جامعة البحرين فلسفةٌ خاصةٌ باستراتيجية التعليم والتعلم؛ تتمحور حول الطالب، وتضمن تحقيق مخرجات التعلم الخاصة بالبرامج الأكاديمية وأهدافها التعليمية من خلال عملية التعليم والتعلم، التي تستند إلى مجموعة متنوعة من طرائق التدريس والتعلم، كما هو مبين على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي سياساتها الرسمية. ومن خلال المقابلات التي أُجريت مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، أثناء الزيارة الميدانية، تبين للجنة المراجعة اعتماد البرنامج، بالإضافة إلى أساليب التدريس المعروفة كالمحاضرات المباشرة، على أنشطة عملية تطبيقية في عدد من المقررات الدراسية؛ مما يسهم في تقليل النقص الحاصل في البرنامج الذي لا يتضمن مكونًا خاصًّا بالتعلم المستند إلى العمل. كما يستخدم البرنامج أسلوب التطبيق العملي كدراسة الحالة، أو التشخيص، أو الجلسات الإرشادية كأساليب تدريس خاصة للجانب العملي، كما يتمُّ استخدام أسلوب الاستنتاج، أو التحليل للحالات المدروسة في الجانب التطبيقي في مؤسسات المجتمع المختلفة كمستشفيات الصحة النفسية، ومراكز الأحداث، ومراكز الأشخاص ذوي الإعاقة، والمدارس أو الأسر ذات الظروف الخاصة. ويوضح توصيف المقررات الدراسية كيف يتمُّ ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بطرائق التعليم والتعلم؛ للتأكد من مساهمتها في تحقيق هذه المخرجات. كما أكَّد أعضاء هيئة التدريس استعانتهم بالبرمجيات الحاسوبية في تدريس بعض المقررات مثل: "SPSS"،

وبعض البرمجيات الأخرى التي تتوفر في مختبر الحاسوب في قسم علم النفس، وتخدم موضوعات البرنامج. ومن خلال مقابلة الطلبة والخريجين، توصلت اللجنة إلى وجود رضا عام عن طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، كما أكدوا على ملاءمة الأنشطة العملية ومساهمتها في رفع كفاءتهم وقدرتهم على تطبيق المعلومات النظرية، وتشجيعهم على التعلم الذاتي. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي ملائمة لطبيعته العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل. وعلى الرغم من أنَّ التعلم الإلكتروني مُوَضَّحٌ في استراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، ووجود منصة للتعلم الإلكتروني، غير أن لجنة المراجعة وجدت – من خلال الجولة التفقدية في مختبر الحاسوب، والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أنَّ التعلمَ الإلكتروني غيرُ مُطبقٍ بطريقة فاعلة في البرنامج، حيث يتمُّ استخدام منصة التعلم الإلكتروني في عددٍ قليلٍ من المقررات، وفي أغلب الأحيان تُستخدمُ كوسيلة لحفظ المواد الدراسية. ولذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لاستراتيجية جامعة البحرين في التعليم والتعلم، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 تشير سياسة التقييم التي تتبناها الجامعة، والتي تم الموافقة عليها بقرار مجلس الجامعة (رقم: 545) لسنة 2015، إلى ضرورة التنويع في أدوات التقييم، حيث يجب على أساليب التقييم المستخدمة أن تحقق وظائف التقييمات التكوينية والتجميعية، وتحدد – بشكل واضح – أداة التقييم، ومخرجات التعلم المراد قياسها. كما يطَّلع الطلبة – من خلال توصيف المقررات الذي يسلم لهم في بداية الفصل الدراسي – على أدوات التقييم المستخدمة، والنسب المخصصة لها من الدرجة النهائية للمقرر، وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم – أثناء الزيارة الميدانية – التزام أعضاء هيئة التدريس بما يدرج في توصيف المقررات، كما أبدا الطلبة ارتياحهم لعدالة التقييم، حيث بينوا أنهم يطَّلعون على أعمالهم، وأوراق امتحاناتهم المقيمة، ويمكنهم مراجعة درجاتهم مع عضو هيئة تدريس المقرر أثناء الفصل الدراسي. وللطالب الحق في التظلم، من خلال إدارة القبول والتسجيل، في حال رغبته الاعتراض على درجة معينة رُصِدَتْ له بعد انتهاء الفصل الدراسي وفق إجراءات محددة ومنظَّمة. كما أشار الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية إلى أنهم يتلقون تغذية راجعة شفهية عند مناقشة أوراق الامتحانات المصححة، وأنَّ هناك درجة كافية من توخي الدقة والعدالة

في هذا المجال. ومن خلال المقابلات، تأكدت اللجنة من أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي دليل الطالب، كما يطلع أعضاء هيئة التدريس على أي تعديلات في سياسة الجامعة التي تختص بالتقييمات، من خلال اجتماعات القسم وتوجيهات إدارة الجامعة بهذا الشأن. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة؛ لتقييم إنجازات الطلبة، وأنها مناسبة لبرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. بيد أنه، لاحظت اللجنة عدم التزام تطبيق سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، تحثُّ لجنةُ المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج؛ لضمان تحقيق أهدافه، (انظر التوصية في الفقرة: 3.3).

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك أهداف محددة للبرنامج، ومرتبطة برسالة، ورؤية الكلية، والجامعة، وأنها مناسبة لطبيعة التخصص والمستوى العلمي للمؤهل.
- توفر الخطة الدراسية للبرنامج تسلسلًا ملائمًا يتيح التقدم عبر الفصول الدراسية للمعارف والمهارات اللازمة، كما أنَّ العبء الدراسي مناسب للطلبة.
- تتناسب مفردات المقررات الدراسية للبرنامج – في عمومها – مع أهداف البرنامج ودرجته العلمية من حيث السعة.
- هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج منصوص عليها بصورة ملائمة، وتستوفي جميع المجالات المعرفية، والمهارات المحددة، والتفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس، وهي في عمومها مناسبة للبرنامج.
- وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم في البرنامج، وهي ملائمة لطبيعته العملية، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له، علاوة على أنه يتم تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل.
- وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، وأنها مناسبة لبرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- زيادة المحتوى العملي في المنهج الدراسي للبرنامج لضمان توازن أفضل بين النظرية والتطبيق، ودراسة إمكانية تضمين المنهج الدراسي لمقررات اختيارية تمكن الطالب من تطوير معارفه ومهاراته في اتجاهات محددة في علم النفس الإرشادي.
- مراجعة توصيف المقررات الدراسية للتأكد من تحديثها ودقتها.
- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية وتنقيحها؛ لتتناسب – بصورة أكبر – مع مستوى المقررات الدراسية، ومراجعة وتنقيح مصفوفة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بتلك المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من أنَّ جميع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج منعكسة في مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية بصورة مناسبة.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لاستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى البرنامج سياسةُ قبول واضحةٌ، تتبع اللوائح التي تخص القبول في جامعة البحرين منصوصٌ عليها في لائحة الدراسات العليا. وبناءً على هذه السياسة يُقْبَلُ الطلبةُ من حملة البكالوريوس في تخصصات علم النفس والتربية بصورة مباشرة في برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي، في حين يُقْبَلُ حملةُ البكالوريوس من تخصصات أخرى بشرط دراسة ثلاثة مقررات استدراكية، هي: مقدمة في علم النفس (PSYC 103)، وعلم النفس الاجتماعي (PSYC 290)، والطفولة والمراهقة(PSYC 221) . ويشترط للقبول في البرنامج أداء الطالب امتحانًا في اللغة الإنجليزية، واجتياز امتحان القبول والمقابلة الشخصية؛ وذلك لضمان نجاح الطلبة المقبولين، واستمرارهم في الدراسة في البرنامج. ويتم الإعلان عن هذه المتطلبات بصورة واضحة من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، والكتيبات المنشورة لكل من الجامعة والكلية. وترى لجنة المراجعة أنَّ سياسة القبول، بشكل عام، مناسبة، وتتوافق مع ما هو مألوف في مثل هذه البرامج في الجامعات الأخرى. غير أنَّه، ومن خلال فحص الأدلة، تبين للجنة المراجعة أنَّه لا توجد أوزان خاصة ورسمية لدرجة المقابلة الشخصية متعارف عليها، ويمكن استخدامها للمفاضلة بين المتقدمين للالتحاق بالبرنامج، كما لاحظت لجنة المراجعة أن امتحان القبول – بشكل أساسي – يقيس المعارف، ولا يقيس الاستعدادات المهنية للمتقدمين. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية، بالتنسيق مع الجامعة، وضع شروط، ومعايير، وأوزان واضحة، ومنصوص عليها؛ للتأكد من شفافية وعدالة المفاضلة في القبول بين الطلبة المتقدمين.

2.2 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الطلبة يقبلون في البرنامج بناءً على سيرهم الذاتية، والتي تستوفي شروط القبول في البرنامج التي تتضمن الاتساق بين تخصص درجة البكالوريوس، وبرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي، أو اجتياز المواد الاستدراكية في حالة لم يحمل المتقدم درجة البكالوريوس في التخصص المطلوب، واجتياز المقابلة الشخصية، والاختبار التحريري المعد من قبل القسم، وإتقان الحد الأدنى المطلوب في اللغة الإنجليزية، وفي حال تعذر ذلك، فعلى الطالب التسجيل في مقررين استدراكيين للغة الإنجليزية. وبالنسبة للمقررات الاستدراكية لحملة البكالوريوس

من تخصصات أخرى، فقد تبين للجنة المراجعة من خلال فحص ملفاتها أنَّ محتوى مقرر: مقدمة في علم النفس (PSYC 103) يلائم إكساب الطالب المفاهيم الأساسية قبل دراسة برنامج الماجستير، أما مقرري: علم النفس الاجتماعي (PSYC 290)، والطفولة والمراهقة (PSYC 221)، فتنصح لجنة المراجعة الكليةَ بمراجعة محتويهما؛ لضمان تطوير معارفهما ومهاراتهما بما يتناسب واحتياجات البرنامج في هذين المجالين. كما قُدِّمتْ للجنة المراجعة دراسةٌ قامت بها الكلية على عينة من الطلبة المقبولين مباشرة في البرنامج؛ لمقارنة معدلاتهم في درجة البكالوريوس مع معدلاتهم عند التخرج من برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي، والتي تدل على وجود علاقة طردية، وأنَّ متطلبات القبول مناسبة لاحتياجات البرنامج. كما لاحظت اللجنة عدم الانتظام في قبول دفعات الطلبة في البرنامج، وقد عزا القائمون على البرنامج سبب ذلك إلى أنه لا يتم فتح باب القبول في البرنامج إلا إذا ابتعثت وزارة التربية والتعليم خمسة من الطلبة على الأقل للدراسة فيه، وفي حالة عدم إرسال الطلبة من الوزارة يوقف القبول في البرنامج في تلك السنة؛ مما يؤثر سلبًا على العملية التعليمية، وقدرة البرنامج على الاستمرار والتطور. ولذلك، تنصح لجنةُ المراجعة الكليةَ، بالتنسيق مع الجامعة، دراسة إمكانية فتح البرنامج دون شرط الابتعاث من وزارة التربية والتعليم، والعمل على تسويق البرنامج؛ لاستقطاب طلبة من دول الخليج العربي، والدول العربية الأخرى.

2.3 وفقًا للأدلة المقدمة، فإنه يوجد هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج، حيث يضطلع منسقه بمهام محددة، ويتبع منسق البرنامج إداريًّا لرئيس قسم علم النفس، والذي بدوره يتبع عميد الكلية. كذلك توجد بنية هيكلية، وإدارية، وأكاديمية مناسبة، فضلًا عن عمادة خاصة بالدراسات العليا على مستوى الجامعة، تُشرفُ على تنظيم وتنسيق شئون الدراسات العليا على مستوى الجامعة والكلية. وعلى مستوى القسم، فهناك لجان متعددة، تتولى مهام مختلفة لإدارة الشئون الأكاديمية للبرنامج، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكلية، ومجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. كما يعمل منسق البرنامج على التواصل المستمر مع رئيس القسم، والهيئات الاستشارية، واللجان الفرعية وغيرها؛ لتسهيل تطبيق النظام الإداري المتبع للبرامج الأكاديمية في الجامعة. كما يوجد وصف واضح للمسئوليات والواجبات، تأكدت لجنة المراجعة خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنَّ الموظفين والطلبة على دراية بها. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج.

2.4 يقوم بتقديم مقررات البرنامج (8) من أعضاء هيئة التدريس، (7) منهم من حملة درجة الدكتوراه ((2) بدرجة أستاذ، و(5) بدرجة أستاذ مشارك)، إضافةً إلى مساعد بحث وتدريس. وبالنظر إلى محدودية عدد الطلبة المقبولين في البرنامج (32 طالبًا)، فإنَّ نسبة الطلبة إلى أعضاء الهيئة الأكاديمية في البرنامج جيدة. ويمارس عضو هيئة التدريس في البرنامج عمله من خلال التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. كما يقوم أعضاء هيئة التدريس بالإرشاد الأكاديمي للطلبة، والإشراف على البحوث، وأطروحات الماجستير، كما أنهم أعضاء في عدد من اللجان الأكاديمية، ولجان خدمة المجتمع. ويتلاءم العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مع اللوائح والأنظمة المعمول بها في الجامعة، كما تشير سيرهم الذاتية إلى أنَّ لدى عدد منهم خبرات مهنية لها صلة بالجوانب العملية التطبيقية للبرنامج، كما لاحظت لجنة المراجعة أنهم قد أنجزوا العديد من الدراسات والأبحاث التي مكنتهم من الترقي إلى درجة أستاذ وأستاذ مشارك. وتقدر اللجنة أن سيرة أعضاء هيئة التدريس تدل على خبرة عملية، وإنتاج بحثي مناسبين، وأنَّ نسبة عدد الطلبة إلى نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس مناسبة، وتتيح للطالب التفاعل مع عضو هيئة التدريس، خاصةً في حالة الإشراف على الأطروحة. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت – من خلال الأدلة المقدمة عن العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، ومن خلال المقابلات التي تمت معهم ومع الطلبة – أنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم علم النفس يساهمون في تدريس مقررات في البرنامج لا تتوافق كليًّا مع تخصصاتهم. لذلك، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية مراعاة تخصص عضو هيئة التدريس عند تكليفه بتدريس المقررات الدراسية للبرنامج.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات معتمدة ومعلنة للتعيين، والتقييم، والترقية؛ يتم تطبيقها بصورة شفافة في البرنامج، وهي معروفة لأعضاء هيئة التدريس. وتتبع عمليات التعيين إجراءات محددة تبدأ بالإعلان عن الوظائف الشاغرة على موقع الجامعة، ثم دراسة الطلبات التي تُرسل من القسم إلى الكلية فالجامعة، وتجري مفاضلة بين المتقدمين، وحسب الشواغر؛ يتم تعيين عضو هيئة التدريس. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية أنَّ إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. وتشرح لائحة أعضاء هيئة التدريس الحقوقَ والواجباتِ الخاصةَ بهم، وطرائق التقييم والترقية. كما أنَّ هناك نظامًا لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس، يُعبأ إلكترونيًّا، وبشكل منتظم من الطلبة، ويقوم رئيس القسم بتقييم أعضاء هيئة التدريس، بناءً على عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم،

وكذلك نشاطهم البحثي والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. كما لاحظت اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه بشكل عام، يوجد معدل استبقاء مناسب بين أعضاء هيئة التدريس، وأنَّه في أغلب الأحيان ينهي أعضاء هيئة التدريس عملهم في الجامعة؛ نتيجة رغبتهم في التقاعد، أو انتهاء مدة التعاقد. كما عبر أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم – أثناء الزيارة الميدانية – عن رضاهم عن ظروف العمل الحالية، والتي تعمل على استبقائهم. كما تعتمد الجامعة نظام الترقيات الأكاديمية؛ لترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. وتشير الأدلة إلى ترقية (4) من أعضاء هيئة التدريس خلال الخمس سنوات الماضية. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين، وتقييم أداء الأكاديميين، كما توجد أدلة على ترقية عدد من أعضاء هيئة التدريس خلال الخمس سنوات الماضية. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم والكلية، ولكن بصورة غير رسمية. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 لدى جامعة البحرين عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم تلك الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول – إلكترونيًّا – على العديد من المعلومات والبيانات ومنها: مفردات المرتب، وسجلات الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي. وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. كما أنَّ مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماته، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وكونه ملائمًا لطبيعة البرنامج

وأهدافه، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن لجنة المراجعة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة استراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره، كما تنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى استراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى مركز تقنية المعلومات في جامعة البحرين إجراءات وآليات رسمية مفعلة؛ من أجل ضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات الطلبة في الكلية، إضافة إلى وجود إجراءات وسياسة لإدارة المخاطر. كما يوجد خادم (server) معلومات في الحرم الجامعي، وآخر خارج الجامعة؛ مزود بنسخ طبق الأصل من البيانات والمعلومات المخزنة في الخادم الرئيس؛ وذلك لضمان عدم تلفها لأي سبب من الأسباب. ولضمان سرية وأمن المعلومات، فإنَّ الدخولَ إلى البيانات الخاصة بالطلبة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم ضمن إجراءات محددة، كذلك توجد صلاحيات متدرجة، بحيث تتاح لكل عضو هيئة تدريس الحصول على بيانات طلبته. أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات؛ فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبته، والحفاظ على أمنها ودقتها.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، ومن خلال الجولة علمت لجنة المراجعة أن برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي يستعين بالقاعات الدراسية في مبنى كلية التربية الرياضية لتقديم مقرراته. وقد لاحظت اللجنة أن هذه القاعات مناسبة لذلك. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرم الجامعة مثل الصالات، فضلًا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة، مثل: نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لمجلس الطلبة. إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب، كذلك يتم توفير البريد الإلكتروني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل واستقبال الطلبة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle و Blackboard) التي تمكن الأساتذة من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني، وإن كان

استخدام البرنامج لهذه المنظومة محدودًا. كما تم توفير غرفة للاسترخاء العضلي مع كرسي خاص بها، بالإضافة الى غرفتين يفصل بينهما مرآة ذات الاتجاه الواحد؛ تُستخدم للتدريب على المقابلات، وتطبيق الاختبارات. إلا أنَّ خريجي البرنامج – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أفادوا بأن غرفة الاسترخاء، وغرفة المرآة لم يتم استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس في البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية ضمان استخدام مصادر التعلم المتوفرة بصورة أكثر فاعلية في تقديم البرنامج. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة، تبين أنَّها مزودة بالكتب والمراجع والمصادر الإلكترونية المناسبة التي تخدم الطلبة في البرنامج، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، كما توفر المكتبة ثلاث قواعد بيانات إلكترونية يستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إليها، وهي كافية وحديثة، كما يتوفر فيها قاعات دراسية، وخدمات مساعدة، وقاعات للدراسة والعمل بمجموعات. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية، أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق خارجها، وأنَّ طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أن لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع العمليات التي تتم بها. كما علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنه يمكن استخراج التقارير التي تهم القسم والكلية فيما يتعلق بالطلبة، ومتابعة شئونهم الدراسية، واستخدام البرنامج للخدمات المقدمة. وتشير الأدلة المقدمة والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى وجود استخدام فعلي لهذه الخدمات، ولكن بنسب متفاوتة، حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكترونية من قبل البرنامج بشكل محدود جدًّا، في حين يوجد استخدام مناسب من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس البرنامج لقواعد البيانات المتوفرة في المكتبة الرئيسة للجامعة. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنها لم تجد دليلًا على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري ومنتظم

في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 يوجد لدى جامعة البحرين العديد من الجهات الإدارية ذات الطبيعة الخدمية والمساندة للعملية الأكاديمية، التي تعمل جميعها على تقديم دعم للطلبة؛ لتسهيل تعلمهم. وتصدر الجامعة دليلًا تعريفيًّا مكتوبًا يتضمن اللوائح والتعليمات الواجب على الطلبة معرفتها والتقيد بها وتبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم، وتتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: مساعدتهم في تسجيل مقرراتهم الدراسية، توفير سيارة مجهزة لهم، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، كما توفر المكتبة أيضًا خدماتها من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشيح للوظيفة، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أنَّ دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنَّهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطَّلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتقترح توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 تنفذ الجامعة برنامجًا تعريفيًّا للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة تنظمه عمادة شئون الطلبة، ويتم خلال يوم التهيئة إعداد الطلبة للانخراط في الجامعة، وتسهيل تكيفهم، وتزويدهم بالبيانات

والمعلومات التي تَلْزَمُهُم عن الجامعة، كما يتم تزويدهم بدليلٍ استرشادي لحقوق طلبة جامعة البحرين وواجباتهم، بالإضافة إلى كتيب الإرشادات للطلبة الجدد في كلية الآداب. وتقوم عمادة الدراسات العليا بالمساهمة في يوم التهيئة، حيث تعمل على تزويد الطالب بكتيب خاص يحتوي على المعلومات المتعلقة باللوائح وطرائق تسجيل المقررات، والإجراءات المتعلقة برسالة الماجستير، وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ومن خلال المقابلات أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي. وأعرب الطلبة الذين تمَّ لقاؤهم أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم عن فاعلية يوم التهيئة. غير أنَّه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قياس القائمين على برنامج التهيئة درجة رضا الطلبة عنه. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 لدى جامعة البحرين نظامٌ للإشراف الأكاديمي مفصلٌ في دليل أعضاء هيئة التدريس، وينصُّ على أنْ يقوم رئيس القسم بتحديد مشرف أكاديمي لكل طالب مسجل في البرنامج، وإبلاغ عمادة القبول والتسجيل بذلك؛ لإضافة اسم المشرف الأكاديمي على صفحة الطالب الإلكترونية. يعمل المشرفُ الأكاديمي وفق سياسة منصوص عليها، حيث يقدم تقريرًا سنويًّا لرئيس القسم عن المشكلات الجوهرية، والتي يتم عرضها على مجلس القسم، ومجلس الكلية إذا استدعت الحاجة لذلك. وحسب الفصل التاسع من نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين "يوضع طالب الدراسات العليا تحت الإنذار الأكاديمي إذا لم يحصل في نهاية أي فصل دراسي على الحد الأدنى للمعدل التراكمي (3.0 من 4.0) نقاط"، و"يفصل الطالب نهائيًّا من الجامعة إذا لم يحصل على الحد الأدنى للمعدل التراكمي في نهاية الفصلين التاليين؛ لحصوله على الإنذار". ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث يلتقي الطالب المتعثر أكاديميًّا بمرشده الأكاديمي الذي يقدم له النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. كما تبين للجنة المراجعة توافر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز National Geographic Centre لمصادر التعلم الذي أُفْتُتِحَ مؤخرًا. غير أنه لم يتم تقديم أدلة للجنة المراجعة تبين مدى فاعلية هذه الآليات في معالجة حالات

التعثر الأكاديمي. وعليه تقر لجنة المراجعة بوجود آليات للإرشاد الأكاديمي والمتابعة، وتنصح الكليةَ بتقييم وقياس مدى فاعلية هذه الآليات، وإسهامها في تحسين الأداء الأكاديمي للطالب.

2.13 توفر جامعة البحرين فرصًا متنوعةً لتوسيع معارف الطلبة وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. بالإضافة إلى توسع معارف الطلبة التنظيمية المهنية من خلال إنجاز رسالة الماجستير، واستقدام مناقشين خارجيين؛ لمناقشة أطروحات الماجستير. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية؛ لتوسيع نطاق تعلمهم، والتي تنعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- يوجد هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج.
- سيرة أعضاء هيئة التدريس تدل على خبرة عملية، وإنتاج بحثي مناسبين، وأنَّ نسبة عدد الطلبة إلى نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس مناسبة، وتتيح للطالب التفاعل مع عضو هيئة التدريس، خاصةً في حالة الإشراف على الأطروحة.
- لدى الجامعة إجراءات واضحة وشفافة تخصُّ عملية التعيين، وتقييم أداء الأكاديميين، كما توجد أدلة على ترقية عدد من أعضاء هيئة التدريس خلال الخمس سنوات الماضية.
- هناك نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته.
- هناك سياسات وإجراءات مطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبة البرنامج، والحفاظ على أمنها ودقتها.

- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة مناسبة لاحتياجاتهم.
- هناك ترتيبات ملائمة تتخذها إدارة الجامعة لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- وضع شروط ومعايير للقبول في البرنامج بالتنسيق مع الجامعة، وأوزان واضحة ومنصوص عليها؛ للتأكد من شفافية وعدالة المفاضلة في القبول بين الطلبة المتقدمين.
- مراعاة تخصص عضو هيئة التدريس عند تكليفه بتدريس المقررات الدراسية للبرنامج.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- ضمان استخدام مصادر التعلم المتوفرة بصورة أكثر فاعلية في تقديم البرنامج.
- زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 وضعت جامعة البحرين مخرجات تعلم مطلوبة على مستوى الجامعة، وتشمل: مهارات التواصل، ومهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد مواصفات واضحة لخريجي البرنامج، مبينة ضمن أهداف البرنامج التعليمية ومخرجات التعلم المطلوبة له، والتي تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة، كما تم ترجمتها إلى مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات الدراسية، والتي يمكن قياس مدى تحققها من خلال أدوات التقييم المختلفة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت عدم دقة بعض هذه المخرجات، وتباين توثيقها. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 1.4، والفقرة: 1.5). وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظت اللجنة، وبصورة عامة، أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، تعكس – إلى حدٍّ كبير – المواصفات المطلوبة للخريجين، وتغطي المحتوى المعرفي والمهارات المتعلقة بالتخصص، ومهارات التفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس. كما أنَّه يظهر من خلال الاطلاع على خطة المقررات الدراسية أنها مصاغة بعبارات يمكن في معظم الأحيان قياسها، وبذلك فهي تشكل مؤشرات أساسية للأداء في كل مقرر دراسي. كما لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال أثناء الزيارة الميدانية – أنه يوجد فهم مشترك للتوقعات الخاصة بالبرنامج والمخرجات التي يسعى إليها. وتقدِّر لجنة المراجعة وجود مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وأنها منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.

3.2 توجد سياسة رسمية بشأن المقايسة المرجعية أُقرت في العام 2015، من قِبَلِ مجلس الجامعة، وتتضمن إجراءات مناسبة لأنشطة المقايسة المرجعية، ونطاق تنفيذها، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنه قد تم إجراء مقايسة مرجعية غير رسمية للبرنامج مع برنامج الإرشاد النفسي في جامعتين إقليميتين، من حيث عدد الساعات المعتمدة، والمفردات الدراسية، والمتطلبات المهنية، وعند فحص لجنة المراجعة للبرنامجين اللذين تمت المقايسة المرجعية معهما، لاحظت اللجنة أنَّ هذين البرنامجين هما في مجال الإرشاد النفسي والتربوي، أمَّا أهداف ومحتوى برنامج الإرشاد النفسي في

جامعة البحرين فهو أقرب إلى كونه برنامجَ تأهيلٍ للطالب في مجال الماجستير في علم النفس أكثر منه إلى الإرشاد المدرسي، كما لاحظت أن عملية المقايسة هذه قد تمت بصورة غير رسمية، واقتصرت على مقارنة عناوين وتوصيف المقررات فقط، كما ذكر أعضاء هيئة التدريس أنهم استفادوا من نتائج هذه المقايسة في تطوير محتوى مقرراتهم الدراسية. وترى لجنة المراجعة أن هذه المقايسات لا تنسجم مع سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن، بصورة تامة، حيث لم يتم مقايسة البرنامج إلا مع برنامجين إقليميين فقط، وبصورة غير رسمية، كما لم تقدم للجنة المراجعة الأسسُ التي أُسْتُخدمتْ في اختيار هذين البرنامجين. كما علمت لجنة المراجعة – من خلال الاجتماعات مع أعضاء هيئة التدريس، والقائمين على البرنامج أثناء الزيارة الميدانية، ومن خلال الأدلة المقدمة – أنَّ عملية المقايسة المرجعية لم تشمل شروط القبول، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمعايير الأكاديمية، ولم تقايس بشكل تفصيلي أدوات التقييم وطرائق التعليم والتعلم الفعلية المستخدمة في البرنامج. ولم توفر أدلة للجنة المراجعة تبين كيف ساهمت نتائج عمليات المقايسة في تطوير البرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى في جامعات إقليمية، ودولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.3 يتبع البرنامج السياسة الخاصة بالتقييم في جامعة البحرين، وهي معروفة لأعضاء هيئة التدريس. وقد أكد الطلبة – خلال المقابلات – معرفتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات، وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وعلمت اللجنة – خلال المقابلات – أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات الدراسية بشكل دوري، ووضع توصيات للتحسين. كما شكل قسم علم النفس لجنة؛ للتأكد من سلامة الامتحانات النهائية ومراجعتها قبل طبعها وتوزيعها على الطلبة. غير أنه لم تُقدم أدلة على تفعيل هذه اللجنة. كما لاحظت لجنة المراجعة أنَّ سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي غير مطبقة في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، توصي لجنةُ المراجعة بأنه ينبغي على الكليةِ التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في

البرنامج؛ لضمان تحقيق أهدافه. كما لاحظت اللجنة أنه لا يتم تطبيق نظام اعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة بصورة فاعلة في البرنامج، حيث تشير الأدلة المقدمة إلى قصور في معالجة القضايا المتصلة بالتقييم، والتي تم رصدها من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال التدقيق في ملفات المقررات الدراسية غياب التزام الاختبارات بمواصفات ورقة الاختبار، ووجود أخطاء مطبعية ولغوية لم يتم رصدها من خلال الآليات المتبعة في البرنامج. وتحث لجنةُ المراجعة الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.5، والفقرة: 3.6).

3.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن القسم يطبق آليات محددة؛ لضمان التوافق بين عمليات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بربط أدوات التقييم في المقرر بمخرجات تعلم محددة له، ومن ثمَّ يتم ربطها بإنجازات الطلبة من خلال استمارة تقييم مخرجات المقرر الأكاديمي؛ حتى يقاس مدى تحقق كل مخرج من مخرجات المقرر. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تبين وجود فهم واضح لديهم حول هذه الإجراءات، كما تأكدت اللجنة من احتواء ملفات المقررات على هذه الاستمارات. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم إلى أنَّ لجنة الامتحانات، ولجنة ضمان الجودة في القسم مسئولتان عن مراجعة أدوات التقييم، والتأكد من أنه قد تم ربطها بصورة ملائمة مع مخرجات التعلم المراد قياس مدى تحققها. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت من خلال التدقيق في ملفات المقررات أن أسئلة امتحان منتصف الفصل، والامتحان النهائي تركز – بشكل كبير – على التذكر والفهم، ولا تقيس – بشكلٍ كافٍ – المهارات العليا المطلوبة في البرنامج، والذي يؤثر سلبًا على رصانة النتائج المتصلة بقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة. لذا، تقر اللجنة بوجود آليات لضمان التوافق بين أدوات التقييم، ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومن ثمَّ توصي بأنه ينبغي على الكلية تقييم مدى فاعلية الآليات المستخدمة في البرنامج؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.

3.5 لدى جامعة البحرين نظامٌ لاعتدال الامتحانات وتقويم الطلبة، يشمل: متطلبات التدقيق، التدقيق القبلي والبعدي للامتحانات، والذي يركز على اعتدال درجات المقررات. وحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة، فقد شكل قسم علم النفس لجنة؛ للتأكد من سلامة الامتحانات

النهائية ومراجعتها قبل طبعها وتوزيعها على الطلبة. غير أنه لم تُقدم أدلة على تفعيل هذه اللجنة، وقد اطَّلعت لجنة المراجعة – من خلال دراسة ملفات المقررات – على أدلة تشير إلى عدم فاعلية عملية التدقيق الداخلي القبلي في ضمان جودة أدوات التقييم، حيث رصدت لجنة المراجعة، من خلال الاطلاع على ملفات المقررات الدراسية، عدة ملاحظات تمثلت في غياب الالتزام بمواصفات ورقة الاختبار، ووجود أخطاء مطبعية ولغوية، علاوة على اقتصار امتحانات المنتصف، ونهاية الفصل في بعض المقررات على أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة المطابقة، وأسئلة الصواب والخطأ، والأسئلة المفتوحة التي تتطلب قدرًا محدودًا جدًا من الكتابة، وتركيزها على قياس المخرجات المتصلة بالتذكر والفهم، دون المخرجات الأخرى، كما لاحظت عدم توافر مصفوفة تقديرات تفصيلية للأعمال التي يتم تكليف الطلبة بها، ولم تجد لجنة المراجعة أدلةً على تقديم ملاحظات من قبل لجنة فحص الامتحانات في القسم؛ لمعالجة كل هذه الأمور. كما تشير الأدلة المقدمة إلى قيام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بالتعاون مع مكتب ضمان الجودة في الكلية بمراجعة ملفات المقررات؛ للتأكد من مدى مواءمة مستوى أسئلة الاختبارات مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر الدراسي. غير أنَّ عملية التدقيق هذه تتم بعد عملية التقييم وليس قبلها، ولا يقوم بها أساتذة متخصصون؛ كما لم تقدم أدلة وافية على معالجة البرنامج للتوصيات المذكورة في هذا التقرير. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج، وتقييم فاعليتها، وأنْ يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وعلى الرغم من أن المادة: (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات، وتقييم الطلبة تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا". وتأكد للجنة المراجعة – من الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه لا توجد إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم يتمُّ تطبيقها في برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات الدراسية.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات، والتي تضمنت: توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، والأطروحات العلمية. وقد لاحظت اللجنة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم تقييمها من خلال مجموعة من الواجبات المناسبة التي كُلِّفَ بها الطلبة. غير أن أسئلة امتحان منتصف الفصل، وأسئلة الامتحان النهائي في عدد من المقررات تركز على أسئلة الاختيار من متعدد، وأسئلة المطابقة، وأسئلة الصواب والخطأ، والأسئلة المفتوحة التي تتطلب قدرًا محدودًا جدًّا من الكتابة، الأمر الذي يحد من قدرة هذه الامتحانات على توفير أدلة على أن مستوى أعمال الطلبة فيها يتناسب مع طبيعة ومستوى البرنامج. كما لاحظت اللجنة أن مستوى إنجاز الطلبة لا يتناسب – في أحيان كثيرة – مع الدرجات الممنوحة، حيث لا تتوافر لتقييم غالبية أعمال الطلبة مصفوفة تقديرات واضحة، بل يقتصر توزيع الدرجات على توفر عناصر عامة كالمقدمة والمحتوى دون أن يكون هناك مواصفات لهذه العناصر، الأمر الذي يؤدي – في أحيان كثيرة – إلى تضخم في الدرجات، وارتفاع نسب النجاح بصورة لا تتناسب مع أعمال الطلبة. كما أن عدم تطبيق سياسة التحقق من الانتحال الأكاديمي بصورة متسقة، لا يُمَكِّن اللجنة من التأكد من كون أعمال الطلبة تعكسُ مستواهم الفعلي. كما جاءت بعض أطروحات الماجستير دون المستوى، حيث اقتصرت على عرض خلاصة نتائج البحث دون وجود فصل لمناقشة هذه النتائج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توزيع الدرجات في مختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب، وأن تكون أعمال الطلبة، بما فيها أطروحات الماجستير مناسبة لمستوى ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

3.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ البرنامج يقيس مستوى إنجاز الخريجين بصورة مباشرة وغير مباشرة. أما الصورة المباشرة، فتتم من خلال استمارة تقييم المقررات الدراسية، ومن ثم استخدامها لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والتي تشير إلى تحققها بصورة مناسبة. غير أن وجود شيء من الخلل في عملية ربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم (انظر الفقرة: 3.4)، إضافة إلى عدم فاعلية التدقيق الداخلي (انظر الفقرة: 3.5)، وعدم تطبيق التدقيق الخارجي في البرنامج (انظر الفقرة: 3.4)، يؤثر على رصانة هذه النتائج. ويتحقق البرنامج من إنجازات الخريجين بصورة غير مباشرة من خلال استبانات رضا أرباب الأعمال والخريجين، وعرض نتائجها ومناقشتها في اجتماعات القسم، واللجنة الاستشارية للبرنامج. وعلى الرغم من انخفاض معدل الاستجابة للاستبانات، ومحدودية الاستفادة منها، إلا أنه تبين للجنة المراجعة خلال المقابلات أنَّ هناك رضا

عامًّا عن مستوى إنجازات الخريجين لدى أرباب الأعمال والخريجين الذين قابلتهم اللجنة. غير أنهم أشاروا إلى الحاجة لتعزيز الجانب التطبيقي للبرنامج، وزيادة ثقة الخريج بقدراته. لذا، تقدر اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية قياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها لأهداف، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 قدم تقرير التقييم الذاتي للبرنامج إحصاءات محدودة حول تحليل الدفعات الدراسية للأعوام الأكاديمية من 2013–2014، إلى 2015–2016. وتشير الإحصاءات إلى أن البرنامج قد خرَّج في هذه الأعوام (94) خريجًا من مجموع (133) طالبًا؛ تم قبولهم في البرنامج، وتسرب منهم (7) طلبة، ومازال هناك (32) طالبًا على مقاعد الدراسة. وتعدُّ نسبة التسرب قليلة بالنسبة لعدد المقبولين. وعلى الرغم من أنَّ لدى الكلية إحصاءات عن الدفعات الدراسية المقبولة في البرنامج، لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قيامها بتحليل هذه الإحصاءات والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج. كما لم تقدم أدلة على تتبع البرنامج بصورة رسمية للوجهات المختلفة للخريجين. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

3.10 تحتوي الخطة الدراسية للبرنامج على أطروحة الماجستير، بمعدل (6) ساعات معتمدة، يسجل فيها الطالب بعد إكمال جميع المقررات الدراسية للبرنامج. ويتبع البرنامج نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين، والذي ينظم الإجراءات المتعلقة بالأطروحات العلمية. وينص الفصل العاشر في نظام الدراسات العليا على قوانين متعددة تتعلق بتعيين المشرفين ودرجاتهم الأكاديمية، واختيار موضوعات الأطروحات. كما ينص الفصل الحادي عشر من النظام نفسه على القوانين التي تخص اختيار أعضاء لجنة المناقشة. كما توجد آلية واضحة لتنفيذ هذه الإجراءات نصَّ عليها نظام الدراسات العليا؛ تتمثل في تشكيل لجنة الدراسات العليا في الكلية، وأخرى في القسم. وقد لاحظت اللجنة أنَّ جميع هذه الإجراءات والسياسات متاحة على المواقع الإلكترونية لعمادة الدراسات العليا، كما أجرت اللجنة مقابلات مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس الذين أكدوا درايتهم بتلك السياسات والإجراءات، واتباعهم لها عند تسجيل الأطروحة، وتشكيل لجنة المناقشة. وتقدر اللجنة وجود سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير؛ تنص على المسئوليات والواجبات

الخاصة بالطالب والمشرف، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. ومن خلال فحص عينة من أطروحات الماجستير، لاحظت لجنة المراجعة أن بعضها يفتقد أجزاء رئيسة مثل عدم وجود فصل منفرد لعرض ومناقشة نتائج البحث، واقتصارها على عرض خلاصة النتائج. وتحثُّ لجنة المراجعة الكلية على تطوير آلية لضمان أن مستوى أعمال الطلبة والأطروحات المقدمة تتناسب مع درجة الماجستير (انظر الفقرة: 3.7). فضلاً عن ذلك، لم تجد اللجنة ما يشير إلى أن التأكد من الانتحال الأكاديمي في الأطروحات العلمية يطبق بصورة متسقة، وهو ما أكده لقاء اللجنة مع الطلبة والخريجين. وتحثُّ لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة، والمتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في أطروحة الماجستير بشكل متسق؛ لضمان تحقيق أهداف البرنامج (انظر الفقرة: 3.3).

3.11 لدى البرنامج مجلس استشاري، يتكون من أعضاء يمثلون جهات التوظيف والخريجين، وهم مناسبون لعضوية المجلس. وقد أوضح أعضاء المجلس الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أن لدى المجلس الاستشاري مهام مكتوبة، إلا أنه لم يجتمع إلا مرة واحدة في مايو 2016، واجتمع مرة أخرى في أكتوبر 2017. وتشير المحاضر إلى عزوف الأعضاء الخارجيين عن حضور هذه الاجتماعات. كما أشار الأعضاء الذين تمت مقابلتهم إلى غياب تخطيط واضح للاجتماعات، وعدم وجود أجندة واضحة عند دعوة المجلس للانعقاد، بحيث تكون الجهود موجهة نحو مناقشتها؛ لتخدم تطوير البرنامج. وقد تم تعيين معظم أعضاء المجلس الحالي حديثًا، ولم يحضروا سوى اجتماع واحد. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للمجلس الاستشاري، واتباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل المجلس، وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.12 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القسم ينوي توزيع استبانات لقياس مستوى رضا الخريجين، وأرباب الأعمال عن البرنامج، ومعايير الخريجين. وقد التقت لجنة المراجعة – أثناء الزيارة الميدانية – بعدد من الخريجين وأرباب الأعمال، والذين عبروا عن رضاهم بصورة عامة عن البرنامج ومخرجاته، كما أشاروا إلى الحاجة لتكثيف الجانب التطبيقي للبرنامج؛ لتحقيق توازن بين المعرفة والتطبيق، وزيادة كفايات العملية للخريجين، وزيادة ثقتهم بتكوينهم الأكاديمي والتطبيقي كي يتمكنوا من ممارسة عملهم المتخصص في مجال الإرشاد النفسي، خاصة في المجال المدرسي، والذي

يعمل به عدد من خريجي هذا البرنامج. وتحثُّ اللجنة على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك مستوى ملائم من الفهم المشترك للمواصفات المطلوبة للخريجين، وهي منعكسة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.
- توجد آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج.
- لدى البرنامج سياسة وإجراءات واضحة للإشراف على رسالة الماجستير تنص على المسئوليات والواجبات الخاصة بالطالب والمشرف، وأن أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وأن تتم المقايسة المرجعية الخارجية بشكل رسمي، وشامل لجميع جوانب البرنامج، مع برامج مماثلة أُخرى في جامعات إقليمية ودولية، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.
- تقييم مدى فاعلية الآليات المستخدمة في البرنامج؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي، لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، وتحسين المقررات.

- مراجعة توزيع الدرجات بمختلف المقررات، بحيث تعكس المستوى الحقيقي للطالب، وأن تكون أعمال الطلبة، بما فيها أطروحات الماجستير مناسبة لمستوى ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- قياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها لأهداف، ومخرجات تعلمه المطلوبة.
- الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.
- ضمان دور فاعل للمجلس الاستشاري، واتباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبل المجلس وآلية التعامل مع الملاحظات التي يقدمها للبرنامج.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة للبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية فيها، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. كما توجد لوائح خاصة ببرنامج الدراسات العليا مثل: "نظام الدراسات العليا في جامعة البحرين وملاحقه"، و"دليل كتابة الأطروحات العلمية في جامعة البحرين"، و"إجراءات تعيين المشرف الأكاديمي، وإقرار لجنة المناقشة، ومنح الدرجة العلمية". وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أن هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية. كما أنَّها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها، كما أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها: التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم. ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال اجتماعات مجلس القسم، ولجان القسم المختلفة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين تضمن تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكاتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، والقسم، إلى جانب لجنة ضمان الجودة المشكلة من بعض أعضاء هيئة التدريس. ويشارك عمداء الكليات، ورؤساء الأقسام العلمية في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة على مستوى وحداتهم. كما أفادت الإدارة العليا أن هذه السياسات تُرَاجعُ بشكل دوري كل خمس سنوات، وأنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح، ومراجعة، وتطوير السياسات ". أما بالنسبة لمراجعة السياسات واللوائح الخاصة ببرامج الدراسات العليا، فإنَّ ذلك يتم على مستوى لجنة الدراسات العليا

في القسم، والتي ترفع مقترح التعديل إلى مجلس القسم، ومجلس الكلية، ثم مجلس الجامعة. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنها لاحظت أن تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة الاعتدال، والانتحال الأكاديمي، والمقايسة المرجعية، واللجان الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات هذا التقرير– وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 ينظم المرسومُ بقانونِ إنشاءِ وتنظيمِ جامعةِ البحرين إدارةَ البرامج الأكاديمية فيها، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتبع برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي قسم علم النفس في كلية الآداب. ويتوفر في البرنامج عدة لجان كلجنة الدراسات العليا، ولجنة البحث العلمي والمؤتمرات والتطور الأكاديمي، واللجنة الثقافية، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة الترقيات الأكاديمية والتي تجتمع على فترات زمنية حسب متطلبات العمل، وتقوم بمخاطبة رئيس القسم بتوصياتها، والذي يقوم بدوره باتخاذ اللازم، وتوجيه تلك التوصيات لإدارة الجامعة عبر قنوات الاتصال مع عميد الكلية، أو اتخاذ الإجراء المناسب داخل القسم. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، تقع المسئولية الأكاديمية في البرنامج على عاتق رئيس القسم بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس ومنسق البرنامج، ويتم اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس القسم الذي يراعي التوافق مع أنظمة الجامعة وقوانينها. كما تقوم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة بمتابعة وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا. توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة، ويوضح دليل أعضاء هيئة التدريس صلاحيات وأدوار أعضاء هيئة التدريس، والعميد، ورئيس الجامعة. وبناءً على ذلك، تقر اللجنة بوجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة، التي تضم منسقي البرامج، وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة

وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة؛ لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي لكلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير كتيب يختص بسياسة الجودة، ويقوم بتوضيح جميع الإجراءات، والتعريف بأدوار كل المعنيين في منظومة ضمان جودة البرامج الأكاديمية. غير أن اللجنة لاحظت عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فعلى الرغم من استخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية في معظم المقررات الدراسية، إلا أنَّ متابعة نتائج هذه الاستمارات مازال ضعيفًا، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقاييس المرجعية، واعتدال أدوات التقييم، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016، والذي لم تجد اللجنة أدلة على معالجة غالبية توصياته. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 يحضر أعضاء هيئة التدريس في القسم، والبرنامج، والجامعة – بشكل عام – دورات تدريبية وورش عمل؛ بهدف تعريفهم بمفهوم الجودة، وبناء قدراتهم؛ لتحقيق متطلباتها في برامجهم الأكاديمية. بالإضافة إلى تكوين ثقافة الجودة، وتعزيز فهم الأكاديميين لنظامها بحسب مقابلة مدير مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومدير مكتب ضمان الجودة في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس، بحيث يكونون على وعي تام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الجامعة، والكلية، والقسم. وتوصلت لجنة المراجعة – من خلال مقابلة أعضاء هيئة التدريس – إلى أنهم على وعي ومعرفة بدورهم في ضمان الجودة. إلا أنه، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على ملفات المقررات الدراسية، لاحظت أن مفهوم الجودة غير متحقق بصورة فاعلة في عمل أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم التركيز – في أحيان كثيرة – على تحقيق متطلبات نظام الجودة في جامعة البحرين من حيث الشكل وليس المضمون. لذا، تقدر اللجنة وجود فهم لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين لآليات الجودة ومتطلباتها، وجهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم، وتنصح الكليةَ بأن يتم متابعة تفعيل هذه الثقافة؛ لتتحول إلى ممارسة ذاتية وروتينية تضمن تحقيق مستوى رفيع لمحتوى البرنامج ومخرجاته.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة العمليات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يؤخذ في الاعتبار حاجات سوق العمل؛ ممثلة في المؤسسات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة المحتمل التحاقهم في البرنامج وغيرهم. وتتدرج آلية اتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القائمين على برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي يقومون بمراجعته وتحسينه وفق سياسات وإجراءات جامعة البحرين؛ لضمان وتعزيز جودة البرامج، وتتطلب الإجراءات قيام القسم بتقييم البرنامج، وتقديم تقرير تقييم ذاتي له إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، كما يستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة، حيث تشير الأدلة المقدمة إلى قيام مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بالتدقيق على البرنامج في العام 2016، وقيام البرنامج بتقديم خطة تحسين، ومتابعة واحدة لمدى تنفيذ هذه الخطة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي تشير إلى عدم تنفيذ الخطة بصورة متكاملة. كما لم تقدم أدلة على استفادة البرنامج من نتائج التغذية الراجعة من الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال بصورة مستمرة في تحسينه. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات – أن مكتب ضمان الجودة في الكلية يقوم بالتدقيق على ملفات المقررات الدراسية؛ لضمان احتوائها على المعلومات والمستندات المطلوبة، والتدقيق في جودة ورصانة أدوات التقييم، ويقدم المكتب توصياته للبرنامج حول كيفية تطوير محتوى المقررات وأدوات التقييم، غير أن اللجنة تشعر بالقلق من فاعلية هذا التدقيق (انظر الفقرة: 3.5). وعلى الرغم من وجود أدلة على تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية، إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس،

والقائمين على البرنامج – أن هناك خلطًا بين متطلبات المراجعة الدورية المتكاملة للبرنامج، والمراجعة السنوية المستمرة له. كما تشير الأدلة المقدمة والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة من المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، إلى عدم تبني القسم والكلية آليات واضحة وموثقة خاصة بالقيام بمراجعة سنوية منتظمة للبرنامج، حيث لم ينفذ القسم تقييم ذاتي للبرنامج منذ العام 2012، حتى إعداد تقرير التقييم الذاتي الذي قدم لهذه المراجعة ، فضلا عن ضعف الأدلة التي تشير إلى توافر خطط تحسين سنوية له. وعليه، تقر اللجنة جهود القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس في تحسينه. وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مراجعات سنوية للبرنامج على مستوى القسم والكلية، وتعزيز آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين لديها.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وحسب دليل ضمان الجودة الداخلي الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، تشمل هذه المراجعات أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له وللمقررات الدراسية، وتوصيف المقررات، وطرائق التدريس، والتدريب العملي، بالإضافة إلى مراجعة أسس قبول الطلبة، وضوابط دراسة المقررات الاستدراكية، كما تشتمل سياسة المراجعة على استطلاع آراء الطلبة، وأرباب الأعمال، والوزارات، والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. ويشير الدليل إلى أنَّ عملية متابعة التوصيات والقرارات التي تؤخذ كنتيجة للمراجعة تتم من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إدارة الجامعة، وذلك بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد قام المركز في العام 2016، بمراجعة البرنامج، وإصدار تقرير بهذا الشأن، غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ هذه المراجعة لم تغطِّ جميع عناصر البرنامج، وكانت التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة محدودة جدًّا، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أنَّ هذه المراجعات تتم بصورة دورية مستمرة، وضعف آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين. كما كان جميع أعضاء لجنة المراجعة من موظفي الجامعة، ولم تحتوِ على أي عنصر خارجي كما تنصُّ سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط للتحسين.

4.8 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراءات واضحة لجمع، وتحليل الآراء حول البرامج الأكاديمية بصفة دورية، ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بإجراء عدد من الاستبانات لهذا الغرض. وتتوافر آليات مفعلة ومطبقة بشكل دوري لجمع آراء الطلبة في المقررات الدراسية، من خلال استمارة استقصاء إلكترونية خاصة بكل مقرر دراسي، تُملأ من قِبل الطلبة في نهاية كل فصل دراسي، ثم يتم تحليلها، وتزويد أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم بنتائج تحليلها؛ لترشدهم في تحسين الأداء. كما يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي باستقصاء آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج، وتحليل نتائج الاستبانات لقياس درجة الرضا عن العملية التعليمية بشكل عام، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدام هذه النتائج بصورة منتظمة لتحسين البرنامج. كما يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القسم ينوي توزيع استبانات لقياس مستوى رضا الخريجين، وأرباب الأعمال عن البرنامج، ومعايير الخريجين. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى اعتماد البرنامج على التغذية الراجعة من اجتماعات المجلس الاستشاري. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت – من خلال الاطلاع على محاضر الاجتماعات – أن هذا المجلس لا يجتمع بصورة منتظمة، كما أن أعضاءه الخارجيين غير ثابتين، ولا يلتزمون بحضور اجتماعاته. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها؛ لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 ينصُّ "نظام تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه؛ استنادًا إلى إنجازاته المبينة في تقريره، وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقييم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. ولاحظت لجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، ومقابلة أعضاء الهيئة الأكاديمية – أن الجامعة قد استحدثت "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة. وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأن الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. كما أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة يعقد العديد من

الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات؛ بهدف تأصيل ثقافة الجودة، وتحسين مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية. كما تنفذ دورات وورش التدريب أيضًا من خلال مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي في الجامعة؛ لتقديم موضوعات مختصة ببناء الاختبارات التحصيلية، وطرائق القياس ودورات تعريفية، وتأهيلية في موضوعات متنوعة؛ للتوصل إلى استخدام أفضل أساليب التقييم لأداء الطالب في الجامعة، وقد شارك أعضاء هيئة التدريس في البرنامج في حضور هذه الدورات وورش التدريب. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص والتي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنةُ الجامعةَ بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل الحاجات الأكاديمية، وأن يتم ذلك في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح باعتماد آلية؛ لقياس مردودها على أدائهم.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص إدارة الكلية على تطوير الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتواكب احتياجات سوق العمل، من خلال زيارات قام بها مكتب ضمان الجودة لأرباب الأعمال. غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة تبين نتائج هذه الزيارات، وكيف ساهمت في ضمان أن يكون البرنامج ومخرجاته مواكبين لحاجات السوق. كما لم تقدم أدلة كافية للجنة المراجعة على قيام الكلية باستطلاع آراء أرباب الأعمال، والخريجين بصورة منتظمة ومستمرة. كما أنَّ طبيعة هذه الاستطلاعات لا توفر معلومات عن الحاجات الطويلة الأمد لسوق العمل. إلا أنه لم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرامج الأكاديمية، خاصة في ظل القدرة المحدودة لهذا البرنامج على استقطاب طلبة للالتحاق به، واعتماده – بشكل رئيس – على مبتعثي وزارة التربية والتعليم (انظر الفقرة: 2.2). لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة؛ لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس على دراية بها.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية.
- لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين فهم لآليات الجودة ومتطلباتها، وجهود إدارة البرنامج؛ لنشر ثقافة الجودة بينهم.
- توفر جامعة البحرين العديد من الفرص والتي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومراقبة تنفيذ خطط للتحسين.
- مواصلة تطوير الآليات المستخدمة لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات الصلة، خاصة الجهات الخارجية، والقيام بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.
- تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة؛ لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين على "قدر محدود من الثقة".